

WIPO/GRTKF/IC/18/INF/10

الأصل: بالإنكليزية  
التاريخ: 14 أبريل 2011

## اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور

### الدورة الثامنة عشرة

جنيف، من 9 إلى 13 مايو 2011

### مذكرة عن مشاورات الرئيس غير الرسمية حول مشروع المواد بشأن أشكال التعبير الثقافي التقليدي

وثيقة من إعداد الأمانة

1. خلال الدورة السابعة عشرة للجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، المعقودة في الفترة من 6 إلى 10 ديسمبر 2010، دعت اللجنة الرئيس، السفير فيليب أوادي، إلى إجراء مشاورات غير رسمية مع كافة الوفود قبل انعقاد الدورة المقبلة للجنة وإلى إعداد صيغة معدلة للمواد المتعلقة بأشكال التعبير الثقافي التقليدي، إن أمكن (في شكل "نص الرئيس") كي تنظر فيها اللجنة في دورتها المقبلة.<sup>1</sup>
2. وقد بدأ الرئيس في إجراء عملية تشاور استمرت من 10 فبراير إلى 31 مارس 2011. وكانت عملية التشاور شاملة ومفتوحة لكافة المشاركين في اللجنة، أي وفود الدول الأعضاء والممثلين من المراقبين المعتمدين. ولم تكن المشاورات مفتوحة لعامة الجمهور.
3. ونظراً لأن الرئيس كان قد أشار إلى أن تلك المشاورات غير الرسمية الموسعة ستجرى "دون عقد اجتماع فعلي" وإلى أنه لن يتطرق إلى المسائل المتعلقة بالسياسة العامة التي يقع على عاتق اللجنة التفاوض بشأنها"<sup>2</sup>، فقد استضافت أمانة الويبو منتدى الكتروني على منبرها الشبكي لمساعدة الرئيس في عملية التشاور.

<sup>1</sup> مشروع تقرير الدورة السابعة عشرة للجنة (WIPO/GRTKF/IC/17/12 Prov.2).

<sup>2</sup> المرجع نفسه، الفقرة 335.

4. وقد أنشئ المنتدى من أجل تمكين المشاركين في اللجنة من المشاركة في تبادل الآراء مع الرئيس وفيما بينهم، بغية مواصلة تقيح مشروع المواد وتبسيطها ولا سيما تقليل عدد الخيارات والاقتراحات البديلة. وقد أُنِيحت للتشاور "مشروع المواد التي أعدتها مجموعة الصياغة غير الرسمية المفتوحة في الدورة السابعة عشرة للجنة" بتاريخ 9 ديسمبر 2010، من الساعة الثامنة إلى العاشرة مساءً. ومن أجل الحث على تلك الممارسة وعلى استهلال المناقشات، طرح الرئيس أسئلة واقتراحات على المنبر الشبكي وهي ترد في المرفق. وأرسلت إلى كافة المشاركين رسالة معممة ومؤرخة 8 فبراير 2011 تضمنت معلومات عن التشاور، ولا سيما عن مسألة كيف يمكن للمشاركين في اللجنة التسجيل. وتمت دعوة المشاركين في اللجنة إلى التسجيل حتى يتاح لهم النفاذ إلى المنبر الشبكي. وقد تولى عضو في أمانة الويبو مراجعة كل طلب من طلبات التسجيل لضمان ألا يتاح النفاذ إلى المنبر الشبكي إلا للمشاركين في اللجنة.
5. وفي النهاية، تم تسجيل خمسين من المشاركين في اللجنة وأدلى خمسة منهم بتعليقات خلال فترة التشاور.
6. وفي ختام المشاورات، ونظرا لعدد التعليقات المحدود، قرر الرئيس عدم إعداد صيغة معدلة لمشروع المواد.
7. ورغم انتهاء عملية التشاور، فإن التعليقات التي تم الإدلاء بها في المنتدى ما تزال متاحة كي ينظر فيها المشاركون في اللجنة. ويمكن للمشاركين الذين لم يطلبوا تسجيلهم إلى الآن القيام بذلك كي يطلعون على التعليقات وهم مدعوون إلى الاتصال بالأمانة على العنوان التالي: [gtrkf@wipo.int](mailto:gtrkf@wipo.int) لمعرفة كيفية التسجيل.

8. إن اللجنة مدعوة إلى الإحاطة علما بهذه الوثيقة  
ومرفقها.

[يلي ذلك المرفق]

## المرفق

## أسئلة واقتراحات مقدمة من الرئيس

## مسائل عامة

- هل يمكن كتابة المقابل الإنكليزي لكلمة "الأصلية" مبدوءاً بحرف لاتيني كبير في النص كله ؟
- دفع البعض بأن الشعوب الأصلية تعتبر أن في كتابة الحرف الأول من المقابل الإنكليزي لكلمة "الأصلية" بالخط الصغير عدم احترام لها، وارتأوا بالتالي أنه من الضروري أن يكتب الحرف الأول من كلمة "الأصلية" في النص الإنكليزي بالخط الكبير في مشاريع المواد كلها. وذلك اتساقاً مع الخط المتبع في الصيغة الإنكليزية لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.
- هل يمكن وضع المقابل الإنكليزي لكلمة "الشعوب" دوماً في صيغة الجمع؟
- احتج البعض بأنه ينبغي وضع المقابل الإنكليزي لتعبير "الشعوب الأصلية" دوماً في صيغة الجمع، أي بإضافة الحرف اللاتيني " s " إلى ذلك المقابل في مشاريع المواد كلها. وذلك اتساقاً مع الخط المتبع في الصيغة الإنكليزية لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.
- هل يمكن تبسيط الإشارة إلى "القانون الوطني/الداخلي" بحيث يتم الإشارة سواء إلى "الوطني" أو إلى "الداخلي"؟
- يقصد بكلمة "داخلي" كل ما ينتمي إلى البلد أو يتعلق به "أو" كل ما ينتمي إلى الولاية أو يتعلق بها" (وفقاً لقاموس بلاك القانوني). ويمكن أن يفهم من تعبير "القانون الوطني" أنه مرادف للقانون الداخلي. ويمكن أيضاً أن يكون المقصود منه في البلدان الاتحادية أعلى مستوى في الأنظمة القضائية في مقابل قانون المقاطعة مثلاً وقانون الدولة وقانون البلدية أو القانون المحلي. وفي هذه الحالة، يمكن أن يكون مصطلح "وطني" أصيب نطاقاً من مصطلح "داخلي" وأن يعكس واقعاً مختلفاً.

## المادة 1 - موضوع الحماية

- في الفقرة 1، يطرح النص بصيغته الحالية خيارين في نفس الجملة، مما يجعل من الصعب فهم النص. فهل يمكن الفصل بين الخيارين، بحيث يكون النص كالاتي:
- "أشكال التعبير الثقافي التقليدي" هي
- الخيار 1: أي أشكال ملموسة أو غير ملموسة، أو أية تشكيلة منها، يعبر فيها عن الثقافة والمعرفة التقليدية وتنقل [من جيل إلى جيل]،
- الخيار 2: أشكال ملموسة أو غير ملموسة من إبداع المستفيدين كما ورد تعريفهم في المادة 2 مثل ما يلي دون الاختصار على ذلك: [...]"
- في الفقرة 1، يمكن صياغة الفقرات الفرعية من (أ) إلى (د) بطريقة موجزة عن طريق حذف قائمة الأمثلة (ابتداءً من "مثل")، مع الاحتفاظ مع ذلك بالفئات المذكورة في البداية وهي:
- "(أ) أشكال التعبير اللفظي أو الشفهي؛
- (ب) [وأشكال التعبير الموسيقي أو الصوتي؛
- (ج) وأشكال التعبير بالحركة، سواء مثبتة أو غير مثبتة؛
- (د) وأشكال التعبير الملموس."

ويمكن ترك التشريعات الوطنية تحدد أنواع أشكال التعبير التي يمكن أن تكون موضوعا للحماية. ومن شأن الصك الدولي أن يوفر الإطار الواسع الذي يمكن لكل طرف من الأطراف الموقعة استخدامه لتعريف موضوعات للحماية بشكل أكثر تحديدا.

- كذلك، يمكن حذف تلك التصنيفات أو الأنواع الرئيسية لأشكال التعبير لتبسيط الصيغة المقدمة.
- وتستخدم الفقرة 2 بصيغتها الحالية مصطلحات قد تكون مكررة أو متناقضة فيما بينها. فعلى سبيل المثال، تستخدم مختلف المصطلحات التالية: "فريد" و"مميز" و"دال على" و"متأصل" وغيرها. فهل يمكن تبسيط النص لتفادي ذلك التكرار أو التناقض؟ وهذا ينطبق أيضا على المادة 2. فالهدف هو ضمان تحقيق وضوح النص، بغض النظر عن المصطلح الذي يتم اختياره أو المصطلحات التي يتم اختيارها.

### المادة 2 - المستفيدون

- هل يمكن وضع تسمية موحدة للمستفيدين في النص كله مثل "المستفيدون" أو "المستفيدون كما تم تعريفهم في المادة 2"؟
- يمكن أن تقدم المادة 2 تعريفا أو وصفا عاما لمصطلح "المستفيدون" لأغراض النص. وعليه، تحذف أي أمثلة للمستفيدين وردت في مواد أخرى. وبذلك تتم الإشارة ببساطة إلى مصطلح "المستفيدون" في النص بأكمله، ما عدا في المادة 2 حيث سيقدم تعريف أو وصف للمصطلح.
- هل يمكن الاحتفاظ بالإشارة إلى "الأفراد"؟
- لقد اقترح أنه من الممكن في بعض الأحيان اعتبار الأفراد مستفيدين. وينص أحد النصوص عن المعارف التقليدية (WIPO/GRTKF/IC/18/5/Prov.) على حالات من هذا القبيل.
- هل يمكن حذف مجموعة الخيارات الثانية (ابتداء من "وفقا....")؟
- إن ذلك سيساعد على تبسيط النص. فمن الممكن ترك تلك المسائل لمعالجتها على المستوى الوطني.
- هل يمكن حذف الأحرف اللاتينية الكبيرة في المقابلات الإنكليزية للكلمات التي تشير إلى فئات المستفيدين (مثل مقابل كلمة "مجموعات" ومقابل كلمة "أمم" وغيرها؟

### المادة 3 - نطاق الحماية

- هل يمكن اختيار أحد الخيارات الثلاثة ليكون أساسا لمواصلة المفاوضات؟
- الخيار 1
- في المادة باء، هل يمكن حذف الإشارة إلى الشعب الأصلي أو المجتمع المحلي المعني؟ ومع إحداث ذلك التغيير، هل يمكن الاستعاضة عن صيغة المفرد بصيغة الجمع في الصيغة الإنكليزية لضمان صحة الصياغة النحوية؟
  - هل يمكن حذف الفقرة الأخيرة من المادة باء (ابتداء من "في حال بذل المستخدم غير المصرح له....")؟ وفي المقابل، هل يمكن تنقيح الصياغة لاسيما فيما يتعلق بعبارة "ولم يوفق في ذلك" لتفادي اللبس؟
  - هل يمكن الحد من التكرار بين المادتين باء وجيم؟
- الخيار 2
- في المادة باء، هل يمكن قلب الإشارة إلى "المادتين الأولى والثانية" مراعاة للمنطق؟ وبذلك يكون النص كالآتي: "المادتين الثانية والأولى".

- هل يمكن اختيار أحد الخيارين التاليين: "إلا إذا استحال ذلك / إلا في الحالات التي يكون فيها الامتناع ناتجا عن طريقة الاستخدام"؟

الخيار 3

- هل يمكن تفادي تكرار كلمة "الكشف" في السطر الأول من الفقرة 1؟

المادة 4 - الإدارة الجماعية للحقوق

- هل يمكن تبسيط النص بشكل كبير عن طريق ترك الكثير من التفاصيل الواردة في الصيغة الحالية لمعالجتها على المستوى الوطني؟ وما هي العناصر التي يمكن حذفها للتوصل إلى صيغة أكثر اقتضابا؟

ويبغى أن يكون المستوى الوطني هو المستوى الذي تم فيه هذه الخيارات.

المادة 5- الاستثناءات والتقييدات

- هل يمكن اختيار الفقرة الثانية أو الفقرة البديلة المقترحتين (الفقرة 2 والفقرة البديلة بصيغتها الحالية) كأساس لمواصلة المفاوضات؟

- هل يمكن إضافة الحرف "s" إلى المقابل الإنكليزي لكلمة "استثناءات" لأغراض نحوية وحسب؟

وبذلك تكون صيغة الفقرة الثانية كالآتي: "[بيدّ التشريع الوطني/ المحلي وفقا لاتفاقية برن ومعاهدة الويبو بشأن حق المؤلف في إتاحة استثناءات وفي السماح باستخدام..."

- هل يمكن الاستعاضة عن الإشارة إلى المختصر الإنكليزي "WTC" بالإشارة إلى الصيغة المقابلة له وهي "WIPO Copyright Treaty" في النص الإنكليزي؟

المادة 6- مدة الحماية

- هل يمكن دمج الخيارين 1 و 2؟

المادة 8 - العقوبات والجزاءات والإنفاذ وممارسة الحقوق

- ما هي العناصر التي يمكن استخدامها لتكوين خيار واحد؟

- هل يمكن اعتبار المادة 8 (ثانيا) مادة قائمة بذاتها لتشكل مادة تاسعة جديدة، أم يمكن إدراجها في المادة 8 باعتبارها فقرة جديدة؟

المادة 9 - التدابير الانتقالية

- هل يمكن توضيح نص الفقرة 3 بشكل أكبر لتفادي الخلط بين استعادة أشكال التعبير الثقافي التقليدي ذاتها (باعتبارها جزءا من الملكية الثقافية) واستعادة الحقوق؟

يوجد حاليا لبس فيما يتعلق بالهدف من الفقرة المذكورة. ومن الممكن أيضا أن يكون هناك تعارض بين تلك الفقرة وغيرها من الصكوك الدولية المتعلقة بالملكية الثقافية، مثل اتفاقية اليونسكو المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، لسنة 1970.

المادة 10- العلاقة بحماية الملكية الفكرية وسائر أنواع الحماية والمحافظة والترويج

- هل يمكن حذف الفقرة الثانية من الخيار 1 أو توضيحها؟

دفع البعض بأن النص المعني لا يتماشى مع صك يتعلق بالملكية الفكرية.

[نهاية المرفق والوثيقة]